ما هي الحكومة الراشدة

تُعرف **الحكومة الراشدة)** أو الحكم الرشيد (بأنها نظام إدارة الدولة الذي يتميز بالفعالية، والشفافية، والعدالة، والمساءلة في تسيير الشؤون العامة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والرفاه للمواطنين.
لا تقتصر الحكومة الراشدة على الجانب القانوني أو الإداري فحسب، بل هي منظومة قيمية وعملية تعتمد على عدة ركائز أساسية:

ركائز الحكم الرشيد

1. **المشاركة:** تعني فتح الباب أمام جميع المواطنين)أفراداً ومؤسسات مجتمع مدني (للمساهمة في صنع القرار. صوت المواطن يُسمع ويُحترم في رسم السياسات.
2. **سيادة القانون:** خضوع الجميع، دون استثناء، للقانون. هذا يعني أن النظام القضائي مستقل ونزيه، ويحمي حقوق الإنسان والحريات العامة.
3. **الشفافية:** إتاحة المعلومات وتوفيرها للجمهور بشكل واضح وميسر. الشفافية تعني أن القرارات تُتخذ وتُنفذ وفق قواعد واضحة، وأن هناك حرية في الوصول إلى البيانات المتعلقة بالعمل العام.
4. **المساءلة:** أن يكون المسؤولون أمام القانون وأمام المجتمع عن قراراتهم وأفعالهم. لا توجد سلطة مطلقة، بل هناك آليات للمحاسبة والتقييم الدوري.
5. **الاستجابة:** قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات المواطنين في الوقت المناسب وبكفاءة عالية. الحكومة الراشدة هي التي "تسمع وتستجيب "للمطالب المجتمعية المشروعة.
6. **الفعالية والكفاءة:** استخدام الموارد المتاحة)البشرية، المالية، الطبيعية (بأفضل شكل ممكن لتحقيق أقصى قدر من النتائج المرجوة، مع تجنب الهدر والفساد.
7. **الإنصاف والشمول:** أن يشعر كل فرد في المجتمع أن له مكاناً وفرصاً متساوية، وأن الدولة لا تميز بين مواطنيها بناءً على خلفياتهم أو انتمائاتهم.

لماذا نحتاج إلى الحكومة الراشدة؟

- **مكافحة الفساد:** الشفافية والمساءلة هما العدو الأول للفساد الإداري والمالي.
- **تعزيز الثقة:** عندما يرى المواطن أن حكومته تعمل بنزاهة وعدل، تزداد ثقته بالدولة، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي.
- **التنمية المستدامة:** الحكم الرشيد يخلق بيئة جاذبة للاستثمار وداعمة للابتكار والتعليم، مما يضمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.
- **العدالة الاجتماعية:** يضمن توزيع الثروات والفرص بعدالة، مما يقلل الفوارق الطبقية ويحقق السلم المجتمعي.

التحديات التي تواجه تطبيق الحكم الرشيد

- **البيروقراطية الجامدة:** التي تعيق سرعة الإنجاز وتعرقل الإصلاح.
- **ضعف المؤسسات:** الحاجة إلى تطوير الكوادر وتحديث النظم الإدارية.
- **التحديات الاقتصادية:** التي قد تضعف قدرة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية.